

التحليل المكاني للواقع التنموي في محافظة ذي قار وابعاده المستقبلية

ا. م. د. حسين عليوي ناصر الزيايدي

جامعة ذي قار – كلية الآداب

الملخص

في ظل الظروف الراهنة للواقع الاقتصادي والخدمي في العراق ، أصبحت دراسة الواقع التنموي باتجاهاته وتحديد احتياجاته من الأمور الضرورية التي لا غنى عنها ، وباتت المسؤولية الملقاة على عاتق علم الجغرافية كبيرة ، لما يملكه الجغرافي من قدرات فائقة في التحليل والاستقراء والتنبؤ المستقبلي . وفي ضوء ما تقدم تمت كتابة هذا البحث الذي حددت ابعاده المكانية بمحافظة ذي قار ، احدى محافظات جنوبي العراق لتكون النتائج التي تخرج منها هذه الدراسة قابلة للتعميم بالنسبة للمحافظات الأخرى للتشابه الكبير بين محافظات العراق من حيث البنية التحتية والإمكانات الاقتصادية المتوفرة .

ان المؤشرات التنموية عديدة ومنها ما يتعلق بالإنسان لذا ظهرت التنمية البشرية ومنها ما يتعلق بالاستدامة فظهرت التنمية المستدامة ، لذا من الصعوبة الإلمام بكافة مؤشرات التنمية وأبعادها المختلفة لذا تم الاعتماد على مؤشرات رئيسة منها الواقع السكاني ، الإسكان ، شبكات الصرف الصحي ، الفقر ، البطالة . حيث تم مقارنة ما توصلت اليه الدراسة بالمعايير العالمية والمحلية . اما المنهج المستخدم في الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي .

لقد تم خلال الدراسة التوصل الى جملة من النتائج أبرزها ان هناك تزايدا كبيرا في الحجم السكاني للمحافظة مما يولد ثقلا كبيرا على مرافق التنمية ، حيث اتخذ الحجم السكاني اتجاها تصاعديا حيث تضاعف عدد السكان الى أكثر من سبعة أضعاف خلال المدة ١٩٤٧-٢٠١٠ ، فبعد ان كان عدد سكان المحافظة ٢٥١٤٠٣ نسمة في عام ١٩٤٧ ارتفع ليصل الى ١٨٠٤١٥٥ نسمة عام ٢٠١٠ . اما بالنسبة للواقع السكاني فهناك عجزا سونيا مقداره ١١٢٨٩١،٤ وحدة سكنية وهي حاجة المحافظة للمساكن عام ٢٠٢٠ . كما ان هناك تدهورا في شبكات الصرف الصحي وارتفاع في معدلات البطالة التي بلغت معدلاتها ٢٧،٨ .

*Spatial Analysis for Development sites in
Dhi Qar province and future dimensions*

D. Hussein Oleiwi Nasser AL- Ziadi

Dhi Qar University - Faculty of Arts - Department of Geography

Under the current circumstances of the economic reality and service in Iraq, has become a reality developmental Batjahath and identify its needs are necessary and indispensable, and are the responsibility of geography large, what is owned by geographical tremendous in the analysis and extrapolation and prediction of future. In light of the above was written this research identified spatial dimensions in Dhi Qar province, one of the provinces of southern Iraq to the results that come out of this study be generalized for other provinces of the great similarity between the provinces of Iraq in terms of infrastructure and economic potential available

The development indicators are numerous and include those of humans, so appeared human development, including with regard to sustainability appeared sustainable development, so it is difficult familiarity with all development indicators and its various dimensions, so relying on the key indicators of demographic reality, housing, sanitation, poverty, unemployment. Were compared to the findings of the study by global standards and local. The methodology used in the study is descriptive statistical analytical approach

I've been through the study reached a number of results highlighted that there is a significant increase in the population size of the province, which generates a heavy load on facilities development, where population size took an upward trend where the population doubled to more than seven-fold during the period 1947-2010, after that was the province's population 251,403 people in 1947 rose to 1,804,155 people in 2010. As for the reality of residential apartment there is a deficit of \$ 112,891.4 units which need to maintain housing in 2020. There is also a deterioration in the sewage networks and a rise in the unemployment rate stood at 27.8

مُقَدِّمَةٌ

هناك فرق بين التنمية والنمو، فالتنمية لغة مشتقة من الفعل نمى، أي زاد وكثر، تنمية الشيء، بمعنى جعله ناميا، أي زاد وكبر واتسع، كما أن النمو يعني الزيادة الطبيعية وهو يحصل مع مرور الزمن باستمرار، أما التنمية فهي عملية التغيير الإيجابي من خلال التدخل، وهذا التدخل يتم من خلال برامج مدروسة مبنية على أساس التخطيط العلمي المدروس لاحتياجات الناس للوصول إلى الأهداف المرجوة في المجالات التي يراد تنميتها، ويشرف على إعداد الخطط وتنفيذ برامجها هيئات وطنية رسمية وشعبية من خلال التعاون المشترك بين جميع الهيئات والمؤسسات المحلية في مختلف المجالات ويمثل الناس جوهر اهتمام التنمية، كما أنها تنطلق من الناس وللناس، وتعتمد على ما يتوفر من طاقات وإمكانيات محلية

مشكلة الدراسة

تعاني محافظة ذي قار من ظروف اقتصادية وتخطيطية يكتنفها الخلل والعجز في بعض المجالات وهي مظاهر ناتجة عن التقلبات السياسية التي مرت بها البلاد والتي نجم عنها استهلاك وتقاد المبنى التحتية مع زيادة حجم السكان الذي يشكل التحدي الأكبر لعملية التنمية، ومن هذا الواقع تحددت مشكلة الدراسة.

وتهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية المرتبطة بالمشكلة:

١. ما هي الاحتياجات الأساسية لمحافظة ذي قار.
٢. ما هي المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المتكاملة في المحافظة.
٣. ما هي إمكانيات استخدام التخطيط من أجل اقتراح وخروج باستراتيجيات لتطویر وتحقيق التنمية المتكاملة.
٤. هو واقع التنمية في محافظة ذي قار من خلال المؤشرات المتعلقة بالدخل الفردي والواقع التعليمي والصحي.

فرضية الدراسة

نفترض الدراسة أن واقع التنمية في المحافظة يعاني من خلل وعجز في بعض الجوانب ناجم عن عوامل ومتغيرات متعددة أبرزها تهالك المبنى التحتية وقدمها، وإن هناك تباينا مكانيا في توزيع ثمار التنمية بين الوحدات الإدارية للمحافظة.

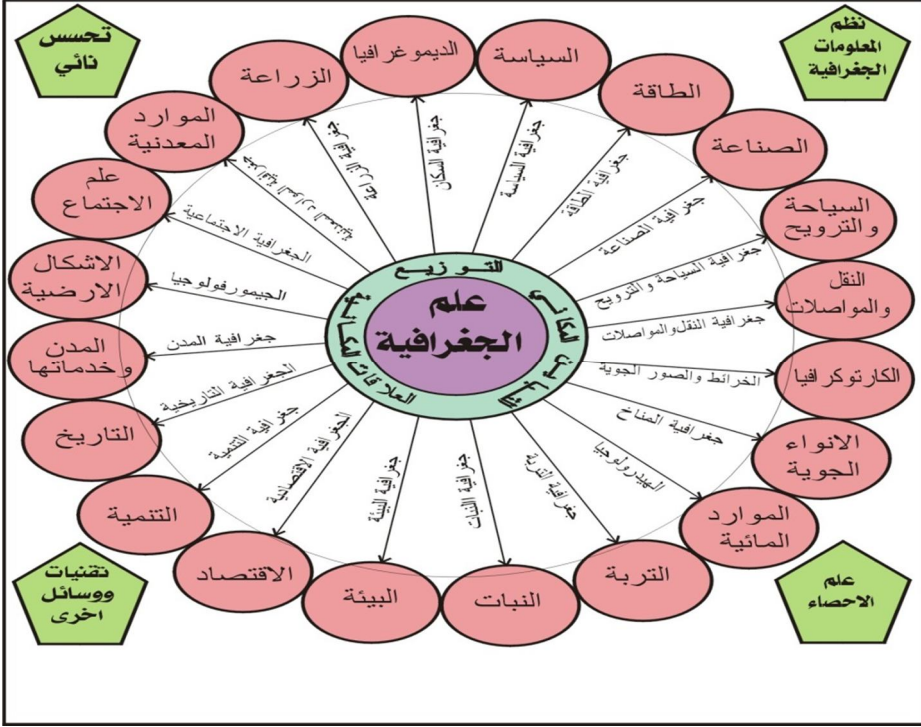
هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تقييم مستوى وواقع التنمية في محافظة ذي قار وتحليل مؤشرات التنمية بمفهومها الواسع في محافظة ذي قار ومقارنة تلك المؤشرات على المستوى الزمني والمكاني ومقارنتها محليا وعربيا وعالميا. كما تقترح الدراسة بعض التوصيات الخاصة بالتنمية، وتكتسب

الدور الجغرافي في تحقيق التنمية

التنمية هي عملية التغيير الإيجابي من خلال التدخل الإنساني المقصود والمبرمج ، أي ان هذا التدخل يتم من خلال برامج مدروسة مبنية على أساس التخطيط العلمي المدروس لاحتياجات الناس للوصول إلى الأهداف المرجوة في المجالات التي يراد تنميتها، ويشرف على إعداد الخطط وتنفيذ برامجها شخصيات هيئات شعبية تعتمد على الوضوح والشفافية والمشاركة الوطنية . لا يقتصر دور المكانية على دراسة العلاقات المكانية للتنمية بأبعادها المتعددة ، بل تقوم المكانية بإدخال التنمية كموضوع وهدف في الدراسة ضمن مفاهيمها الرئيسية لان موضوعات علم المكان تشكل الأساس المادي للتنمية ، اقتصادي أو بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .. بما إن علم المكانية من ابرز العلوم التي تهتم بدراسة السكان نموا وتركيبا وتوزيعا فضلا عن دراستها للعوامل والمتغيرات ذات الصلة بتوزيع السكان ، فان دراسة التنمية البشرية تدخل في صميم علم المكانية ناهيك عما يمتلكه علم المكانية من علاقات مع مختلف العلوم ، وتسخيرها للتقنيات الحديثة في دراسة ظواهر سطح الأرض الطبيعية والبشرية (ينظر المخطط ١) ولا يقتصر الدور المكاني على دراسة اللامساواة المكانية Spatial Inequality ، او التفاوت في حجم ونوع الظاهرة الاجتماعية ، بل يتسع الدور المكاني ليشمل الوقوف على الأسس المادية للظاهرة ، فالمكانية بحكم منهجها ومجالات بحثها واتساع نطاق دراستها تكون الأقدر على معرفة ذلك لان المكاني أشبه بالواقف على مكان مرتفع وينظر الى الإقليم او المنطقة نظرة شمولية واسعة من جميع الزوايا والاتجاهات وهو الأمر الذي يميز المكانية عن غيرها من العلوم فهي تأخذ من كل علم على قدر احتياجاتها ، فضلا عن اعتمادها على جملة من الوسائل الإحصائية والرياضية والتقنيات الحاسوبية الحديثة للوصول الى النتائج الدقيقة والمطلوبة . فضلا عما تقدم فان لعلم المكانية دور مهم في حل مشكلات اللاتوازن التنموي بين الأقاليم وإعطاء البعد المستقبلي لتنمية أي إقليم وهو ما يدخل ضمن مفهوم المكانية المستقبلية . كما تعمل المكانية على "تسوية" الاختلافات المكانية المتعلقة بسوء توزيع ثمار التنمية ، عن طريق تقليصها او الحد منها وتوضيح مناطق الفقر التنموي ومناطق التركيز التنموي تركزها، ونقل التنمية إلى مناطق تناقصها، بغية الوصول إلى مرحلة العدالة التنموية ، وهو الوضع الذي تتساوى فيه أجزاء المنطقة أو الإقليم في الاستفادة من نتائج التنمية وثمارها وتتبع المكانية في ذلك وسائلها الإحصائية.

المخطط (١) علاقة علم المكانية بالعلوم الأخرى



المصدر : باسم عبد العزيز العثمان وحسين عليوي ناصر الزيايدي ، الجغرافية الاجتماعية مبادئ
 واسبس وتطبيقات ، دار دجلة للنشر ، عمان ، ٢٠١٤ ،
 أولاً : العامل السكاني

يعد السكان قطب الرحى الذي تتمركز حوله المشاكل البيئية والتحديات التنموية على
 اختلاف اتجاهاتها ، ومن هنا اكتسبت الدراسات السكانية أهمية كبيرة . ويعد النمو السكاني المضطرد
 والغير متوازن من أهم التحديات التي تواجه التنمية بشكل عام ، وتشكل عائقاً مرهقاً لمراقف التنمية
 وقطاعاتها المختلفة ومنها قطاع الإسكان والصحة والتعليم والخدمات الأخرى .

(١-١) نمو السكان

من خلال الجدول (١) والشكل (١) يتضح ان النمو السكاني في محافظة ذي قار اتخذ منحاً
 تصاعدياً حيث تضاعف عدد السكان الى حوالي ثمانية أضعاف خلال المدة ١٩٣٧-٢٠١٠ ، فبعد ان
 كان عدد سكان المحافظة ٢٨٥٧٠٧ نسمة في عام ١٩٣٧ ارتفع الى ١٨٠٤١٥٥ نسمة عام ٢٠١٠
 وقد تباين معدل النمو السكاني بحسب المراحل الزمنية ليسجل معدل قدره ٤,٦% للمدة ١٩٩٧-
 ٢٠١٠ ، ولاشك ان ارتفاع معدلات النمو السكاني في المحافظة يشير الى ارتفاع معدلات الخصوبة
 الناجمة عن الإرث الحضاري والثقافي الذي يشجع على الإنجاب وزيادة النسل (٢) .

ان الزيادة السكانية في المحافظة لم تقتصر على الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين الولادات والوفيات بل أضيفت إليها الزيادة غير الطبيعية الناجمة عن عامل الهجرة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، وما تبع ذلك من نزوح بسبب اعمال العنف في بعض المحافظات وكما يتضح من الجدول (٢) فضلا عن عامل الهجرة المتمثل بعودة الكثير من المهجرين خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى المحافظة .

الجدول (١) نمو السكان في محافظة ذي قار للمدة ١٩٤٧-٢٠١٠

التعداد	عدد سكان المحافظة	معدل نمو سكان المحافظة *
١٩٣٦	٢٨٥٧٠٧	-
١٩٤٧	٣٤٤٨٦٧	٣,٧
١٩٥٧	٤٥٥٦٤٤	٢,٨
١٩٦٥	٤٩٨٨٥٠	١,١
١٩٧٧	٦٢٢٩٧٩	٨,١
١٩٨٧	٩٢١٠٦٦	٣,٩
١٩٩٧	١١٨٤٧٩٦	٢,٥
٢٠١٠	١٨٠٤١٥٥	٤,٢

الباحث بالاعتماد على :

(١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصاءات سكان العراق للأعوام ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ .

(٢) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ (محافظة ذي قار) ، بغداد ، ١٩٧٨ ، جدول (٢) ، ص٢ .

(٣) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ (محافظة ذي قار) ، بغداد ، ١٩٨٨ ، جدول (١) ، ص١ .

(٤) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ (محافظة ذي قار) ، بغداد ، ١٩٩٩ ، جدول (١) ، ص٢ .

(٥) — جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة إحصاء ذي قار نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠١٠ (بيانات غير منشورة) .

*تم استخراج معدل النمو السكاني من قبل الباحث باستخدام المعادلة التالية

$$r = \left(\sqrt[t]{\frac{pt}{po}} - 1 \right) \times 100$$

حيث إن :

r = معدل النمو السنوي للسكان

t = عدد السنوات بين التعدادين

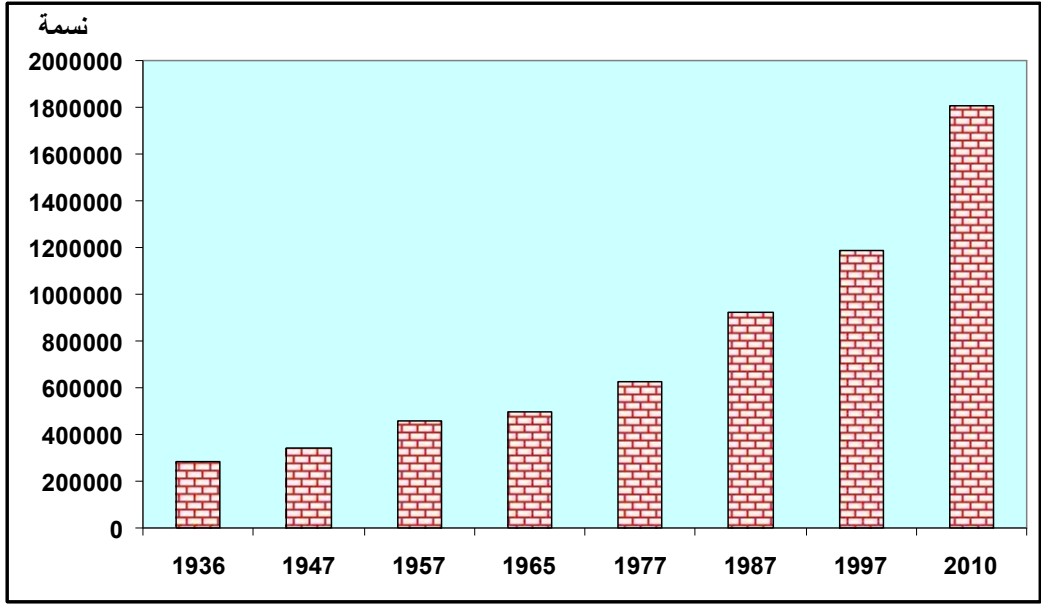
pt = عدد السنوات في التعداد اللاحق

po = عدد السنوات في التعداد السابق

المصدر :

-Clarke, J.I-population Geography, pergamon press London,1976 , p146.

الشكل (١) تطور الحجم السكاني في محافظة ذي قار



المصدر : جدول (١)

الجدول (٢)

أعداد السكان وعدد العوائل النازحة الى محافظة ذي قار بعد عام ٢٠٠٣

مكان الهجرة	عدد العوائل	عدد الاشخاص
عدد النازحين جراء اعمال العنف	٧١٦٧	٤٣٠٠٠
العائدون من ايران	٨٥٧	٥١٤٥
العائدون من الدول العربية ماعدا السعودية	١٤٨٧	٨٩٢٢
العائدون من السعودية	٧١	٤٢٦
المجموع	٩٥٨٤	٥٧٤٩٣

مجلس محافظة ذي قار ، الواقع التنموي في محافظة ذي قار ٢٠١٠
توزيع السكان

يظهر من الجدول (٣) والخريطة (٢) ان هناك تباين في توزي سكان محافظة ذي قار بحسب الوحدات الإدارية وهو امر ناجم عن التباين المكاني للظروف الطبيعية والبشرية في المحافظة. إذ استأثر مركز قضاء الناصرية بالمرتبة الأولى بعدد سكانه البالغ ٤٧٨٨٨٩ نسمة مسجلاً نسبة قدرها ٢٦,٥% من إجمالي السكان، ويعود السبب في ذلك إلى ان مركز قضاء الناصرية يمثل مركز المحافظة والذي يحظى بتوفر كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية الأمر الذي جعله بؤرة لاستقطاب الوافدين من داخل المحافظة وخارجها.

بينما جاءت المرتبة الثانية من نصيب مركز قضاء الشطرة برصيد سكاني بلغ ٢١١٩٥٨ نسمة مسجلاً نسبة ١١,٧% من مجموع السكان وتدل هذه النسبة إلى ان مركز قضاء الشطرة يتمتع أيضاً بعوامل الجذب السكاني المتمثلة بوجود المؤسسات الحكومية والإدارية والخدمية وتوفر فرص العمل جعله يستقطب هذا الحجم السكاني. أما المرتبة الثالثة والرابعة فكانت من نصيب مراكز أقضية الرفاعي وسوق الشيوخ بعدد السكان البالغ ١٣٩٣٠١ و ١١٠٥٣٧ على الترتيب أي بنسبة ٧,٧ ، ٦,١% من إجمالي السكان . في حين جاءت ناحية الغراف بالمرتبة الخامسة بحجمها السكاني البالغ ١٠٥٠٦٢ نسمة مسجلة نسبة ٥,٨% من إجمالي السكان نتيجة لتوفر الإمكانيات الزراعية في ظل توفر الموارد المائية والترب الخصبة المحاذية لنهر الغراف الأمر الذي سهل ممارسة النشاط أما بقية النواحي فقد تباين نصيبها ما بين المرتبة السادسة والأخيرة التي تحتلها ناحية الحمار التي لا تضم سوى (٨٦٦١ نسمة) مسجلة نسبة (٠,٤%) من مجموع سكان المحافظة ويعود السبب في ذلك الى الهجرة الواسعة التي شهدتها تلك الناحية والنواحي المجاورة لاسيما بعد تجفيف الالهوار وانخفاض المستوى المعاشي للسكان^(١).

جدول (٣) التوزيع العددي والنسبي والمرتبة التنازلية حسب الوحدات الإدارية في محافظة ذي قار لعام

٢٠١٠

المرتبة التنازلية	النسبة %	عدد السكان	الوحدة الإدارية
١	٢٦,٥	٤٧٨٨٨٩	مركز قضاء الناصرية
١٥	٢,٥	٤٥٣٦٥	ناحية الإصلاح
١٤	٢,٥	٤٦٣١٩	ناحية البطحاء
١١	٢,٩	٥٢٦٠٦	ناحية سيد دخيل
٩	٣,٢	٥٨٨٢١	ناحية أور
٣	٧,٧	١٣٩٣٠١	مركز قضاء الرفاعي
٦	٤,٩	٨٨٤٥١	ناحية قلعة سكر
٧	٤,٧	٨٥٨١١	ناحية النصر
١٠	٢,٩	٥٣٧٨٢	ناحية الفجر
٤	٦,١	١١٠٥٣٧	مركز قضاء سوق الشيوخ
١٦	٢,٣	٤٢٦٦٣	ناحية العكيكة
١٢	٢,٨	٥٠٩٨١	ناحية كرمة بني سعيد
١٣	٢,٧	٤٩٠٧٤	ناحية الفضلية
١٩	١,٠	١٨٠٥٣	ناحية الطار
١٨	٢,٢	٤٠٧٦٥	مركز قضاء الجبايش
٢٠	٠,٤	٨٦٦١	ناحية الحمار
١٧	٢,٢	٤١٠٨٨	ناحية الفهود
٢	١١,٧	٢١١٩٥٨	مركز قضاء الشطرة
٨	٤,٢	٧٥٩٦٨	ناحية الدواية
٥	٥,٨	١٠٥٠٦٢	ناحية الغراف
—	%١٠٠	١,٨٠٤,١٥٥	المجموع

المصدر: بالاعتماد على : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة إحصاء ذي قار ، نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠١٠ ، (بيانات غير منشورة).

جدول (٣)

معدل البطالة في محافظة ذي قار حسب النسبة والجنس لسنة ٢٠١٠

المحافظة	حضر مركز			حضر أطراف			ريف			المعدل
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	
الجنس										
المعدل	٢٥,٢	٢٧,٣	٢٥,٦	٢١,٨	٥٢,٧	٢٨,٣	٢٦,٣	٥٣	٢٨,٩	٢٧,٨

المصدر : وزارة التخطيط / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية / قسم التخطيط المحلي (الواقع التنموي لمحافظة ذي قار ٢٠١٠) (وحدة تخطيط ذي قار) الإسكان

تتكون التجمعات السكانية من المحلة السكنية ، الحي السكني ، القطاع السكني ، اعتمادا على ثلاثة عناصر هي معدل حجم الأسرة ومعدل حجم التجمع السكاني وعدد الوحدات السكنية. وفي وسع مجموعة كبيرة من المنازل ان تشكل حيا إذا منحه سكانه الخصائص اللازمة لذلك مثل الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة والحي هو المكان الذي يلتقي فيه الأطفال كما انه يمنح ساكنيه شعورا بالانتماء الى المجتمع الذي يعيشون فيه^(١١) ، كما تعتبر ظروف الإسكان السيئة من أهم الأسباب المباشرة للأمراض فقد لوحظ أن نسبة الوفيات وخاصة وفيات الأطفال لها ارتباط وثيق بكثافة المسكن ، كما أن معدلات المرض بين الأحياء وانخفاض مستويات الإنجاز والحيوية ذات صلة وثيقة بمعدلات التزاحم السكني . وترتبط مشكلة الجريمة والاضطراب بالظروف غير الملائمة للإسكان، كما أن هذه الظروف تعد العامل الأكثر تأثيرا في المشكلات اللأ أخلاقية وذلك نظرا لانعدام الخصوصية بين أفراد الأسرة .

يعاني العراق بصورة عامة من أزمة سكن ، وقد اختلفت التقديرات في الحاجة الى الوحدات السكنية الملائمة والتي تراوحت بين مليون واحد و 3.5 مليون وحدة سكنية بموجب الفرضيات التي تبنتها دراسات الإسكان. ان هذه التقديرات تؤثر وجود عجز سكني كبير^(١٢) ، ويتأثر الطلب الإسكاني كأى حاجة استهلاكية بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي يتم في ضوءها تحديد مستوى الطلب على المساكن ونوعيتها ومساحتها بل حتى المنطقة التي يتواجد فيها المسكن^(١٣)

لقد اتضح من خلال بعض الدراسات ان درجة التزاحم السكني في محافظة ذي قار قد بلغت (٣,٩) شخص / غرفة^(١٤) ، وتعد هذه المعدلات مرتفعة جداً مقارنة بما أقرته اللجنة القومية للمشكلات الحضرية التي تعتبر معدل شخص واحد للغرفة يزيد عن الحد المعقول^(١٥). كما انها تعد مرتفعة مقارنة بالمعدل الذي وضعت مكتب الاحصاء الأمريكي ، حيث بين ان الازدحام يكون متحققا بالفعل اذا بلغ معدل الأفراد للغرفة الواحدة (١,٥) فرد / غرفة^(١٦)

يظهر جليا من خلال الجدول (٤) ان هناك ارتفاع في معدل الإشغال السكني لإجمالي المحافظة من خلال قسمة عدد السكان على عدد المساكن والأمر ينطبق على جميع الوحدات الإدارية في المحافظة مع وجود فارق بسيط بينها ، الأمر الذي يؤكد الحاجة الماسة لمساكن إضافية وكما يتضح خلال المباحث القادمة

الجدول (٤) معدل الإشغال السكني في محافظة ذي قار بحسب إحصاءات ٢٠١٠

المنطقة	عدد السكان	عدد المساكن	السكان / المساكن
م ق الناصرية	٤٧٨٨٨٩	٦٤٩١١	٧,٣
الإصلاح	٤٥٣٦٥	٥٢٣٠	٨,٦
البطحاء	٤٦٣١٩	٤٨٧٥	٩,٥
سيد دخيل	٥٢٦٠٦	٥٣٤٦	٩,٨
اور	٥٨٨٢١	٧٤٧٧	٧,٨
م ق الرفاعي	١٣٩٣٠١	١٨٠٧٧	٧,٧
قلعة سكر	٨٨٤٥١	١١٣١١	٧,٨
النصر	٨٥٨١١	١١٢٠٧	٧,٦
الفجر	٥٣٧٨٢	٦٢٢٢	٨,٦
م ق سوق الشيوخ	١١٠٥٣٧	١٤٣٠٣	٧,٧
عكبة	٤٢٦٦٣	٤٨٩٨	٨,٧
كرمة بني سعيد	٥٠٩٨	٦٤٢٠	٧,٩
الفضلية	٤٩٠٧٤	٦٣٢٩	٧,٧
الطار	١٨٠٥٣	٢٠٧٤	٨,٧
م ق الجبايش	٤٠٧٦	٤٥٩١	٨,٨
الحمار	٨٦٦١	١٠٢٢	٨,٤
الفهود	٤١٠٨	٤٨٣٢	٨,٥
م ق الشطرة	٢١١٩٥٨	٢٦٣٢٢	٨,٠
الدواية	٧٥٩٦٨	٩١٦٤	٨,٢
الغراف	١٠٥٠٦٢	١٢٠٢٩	٨,٧
مجموع المحافظة	١٨٠٤١٥٥	٢٢٦٦٤٠	٧,٩

المصدر : بالاعتماد على جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠١٠ ، مديرية إحصاء محافظة ذي قار .

العجز السكاني :

ويراد به الفرق الحاصل بين عدد الاسر والوحدات السكنية التي تشغلها خلال مدة زمنية معينة بغض النظر فيما اذا كانت هذه الاسر مالكة للوحدات السكنية أو مستأجرة لها . ويحصل نتيجة لتزايد حجم السكان في المحافظة او حسب الوحدات الإدارية للمحافظة بسبب الهجرة الوافدة او بسبب الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين المواليد والوفيات وكما أسلفنا سابقا ، بمعدلات تفوق الزيادة في عدد الوحدات السكنية في المدينة ، وللتعرف على مقدار العجز في محافظة ذي قار يمكن تتبع نتائج التعدادات والإحصاءات السكانية للأعوام (١٩٨٧ ، ١٩٩٧ ، ٢٠١٠) وكما بينهاها في الجدول (٥) .

ويتضح من خلال ما تقدم ان نسبة العجز السكاني أخذت بالانخفاض من تعداد عام ١٩٩٧ الى عام ٢٠١٠ وهو مؤشر جيد يوحي بالتطور الاقتصادي للسكان المحافظة . اذ بلغ معدل النمو في المساكن للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧ (٢,١%) أما معدل النمو في المساكن للمدة ١٩٩٧-٢٠١٠ فقد بلغ (٧,٩%) .

تقدير الاحتياجات السكنية

- محاولة تقدير عدد الوحدات السكنية لعام ٢٠٢٠ يمكن جمع عدد من المؤشرات التي تمثل بمجموعها عدد الوحدات السكنية الواجب انشاءها عام ٢٠٢٠ وهذه المؤشرات هي :
- عند تقدير حجم السكان لغاية عام ٢٠٢٠ (١٧) فقد بلغ (٢٤٣٨٤٥١) نسمة وبمعدل تغير قدره (٤,٤١%) .
 - افتراض معدل حجم الأسر نفسه لعام ٢٠١٠م والبالغ (٧,٩) شخص/ أسرة ، فان مقدار الزيادة في عدد الاسر يساوي (٣٠٨٦٦٥) أسرة .
 - الحاجة لاستبدال الوحدات السكنية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠) وهي الحالة الناتجة عن فقدان الوحدات السكنية خلال مدة الدراسة ويكون الفقدان اما بسبب اندثار الوحدات السكنية بسبب التقدم أو بسبب المشاريع التي تتطلب إزالة بعض الوحدات السكنية أو تغيير استعمالات الارض . وقد تم تقدير عدد الوحدات اللازم التعويض عنها بنسبة (١٠%) من عدد الوحدات السكنية في سنة الأساس.

وبذلك يمكن تقدير عدد الوحدات الواجب إنشائها عام ٢٠٢٠م كالاتي :

الحاجة السكنية عام ٢٠٢٠م = الحاجة السكنية المتراكمة عام ٢٠١٠ + الحاجة الناتجة عن تزايد الأسر .

$$= ٣٠٨٦٦٥ + ٣٣٩٥٣١,٤ = ٣٣٩٥٣١,٤ \text{ وحدة سكنية .}$$

ومن هذا الناتج يتم طرح عدد المساكن الموجودة عام ٢٠١٠ (سنة الأساس)

$$٣٣٩٥٣١,٤ - ٢٢٦٦٤٠ = ١١٢٨٩١,٤ \text{ وحدة سكنية وهي حاجة المحافظة للمساكن عام ٢٠٢٠}$$

اما على مستوى الوحدات الادارية للمحافظة فالجدول (٥) يبين الحاجة التقديرية من المساكن لعام ٢٠٢٠.

وتأسيسا على التوقعات السابقة يجب العمل الجاد والدؤوب بغية تشجيع انشاء الوحدات السكنية بمختلف السبل من أجل بلوغ المستوى المطلوب .

الجدول (٥)

الحاجة التقديرية من المساكن لعام ٢٠٢٠ في محافظة ذي قار بحسب الوحدات الإدارية

العجز السكني س-ص	الاسر عام ٢٠٢٠ س	أعداد الاسر ٢٠١٠ ص	السكان ٢٠٢٠	الوحدة الادارية
١٢٢٢٧	٧٧١٣٨,٨	٦٤٩١١	٦٠٩٣٩٧	م.ق.الناصرية
١٣٨٧	٦٦١٧,٢	٥٢٣٠	٥٢٢٧٦	الاصلاح
٢٠٤٤	٦٩١٩,٨	٤٨٧٥	٥٤٦٦٧	البيضاء
٣٣٨٠	٨٧٢٦,٠٧	٥٣٤٦	٦٨٩٣٦	سيد دخيل
١٩٨٣	٩٤٦٠,٣٧	٧٤٧٧	٧٤٧٣٧	أور
٤٩٥٧	٢٣٠٣٤,٩	١٨٠٧٧	١٨١٩٧٦	م.ق.الرفاعي
٣٥٠٧	١٤٨١٨,٤٨	١١٣١١	١١٧٠٦٦	قلعة سكر
٣٥٠١	١٤٧٠٨,٩٨	١١٢٠٧	١١٦٢٠١	النصر
٢٧٤٦	٨٩٦٨,١٠	٦٢٢٢	٧٠٨٤٨	الفجر
٣٨٧١	١٨١٧٤,٨١	١٤٣٠٣	١٤٣٥٨١	م.ق.سوق الشيوخ
٢٢٢٧	٧١٢٥,٩٤	٤٨٩٨	٥٦٢٩٥	عكبة
٢٤٢٧	٨٨٤٧,٨٤	٦٤٢٠	٦٩٨٩٨	كرمة بني سعيد
١٨٠٠	٨١٢٩,٨٧	٦٣٢٩	٦٤٢٢٦	الفضلية
٩١٠	٢٩٨٤,٤٣	٢٠٧٤	٢٣٥٧٧	الطار
١٧١٩	٦٣١٠	٤٥٩١	٤٩٨٤٩	م.ق.الجبايش
٣٦٢	١٣٨٤,٣٠	١٠٢٢	١٠٩٣٦	الحمار
١٨٩٩	٦٧٣١,٦٤	٤٨٣٢	٥٣١٨٠	الفهود
٨٦٢٨	٣٤٩٥٠,٨٨	٢٦٣٢٢	٢٧٦١١٢	م.ق.الشرطة
٣٥١١	١٢٦٧٥,٩٤	٩١٦٤	١٠٠١٤٠	الدواية
٥٥٣٢	١٧٥٦١,٨٩	١٢٠٢٩	١٣٨٧٣٩	الغراف

المصدر : حسابات الباحث بالاعتماد على جدول (١)

رابعاً: قطاع الصرف الصحي

إن الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية هو في حد ذاته أحد الأهداف بالغة الأهمية للتنمية البشرية ، كما يعد الصرف الصحي أيضاً إحدى وسائل تحقيق غايات التنمية البشرية ويقترن الانتقال من الصرف الصحي غير المحسن إلى الصرف الصحي المحسن بانخفاض وفيات الأطفال بنسبة تربو على ٣%^(١٧).

أن توفر خدمات الصرف الصحي في أشكالها المتعددة في أي بلد مؤشر جيد من مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفير حياة صحية للمجتمع . تتمثل بالسوائل الناتجة عن الاستخدامات المنزلية والصناعية النشاطات البشرية الأخرى وتحتوي هذه السوائل على نسب متباينة منها ٩٩,٩٤% مياه و ٠,٠٥ مواد صلبة ومعلقة التي تضيء عكورة لهذه السوائل بسبب تركيزها الذي يتراوح بين ١٠٠ و ٣٥٠ ملغم/لتر^(١٨).

تعاني محافظة ذي قار من قلة شبكات الصرف الصحي إذ أن نسبة مجاري الصرف الصحي في مركز مدينة الناصرية لا تتجاوز (٣٢%) والتي تمثل (١٦,٩%) من عموم المحافظة فضلاً عن عدم توفرها في الأفضية والنواحي كما أن أغلب المدن الصغيرة تعتمد على سواقي مفتوحة لتصريف مياه الأمطار والصرف الصحي.

أن المعيار الأساس المستخدم في تحديد كمية المياه المطلوب معالجتها هو مقدار ما يطرحه كل فرد مضرورياً في عدد السكان لكل سنة وهو (٠,٢٥) م^٣/يوم أو مايعادل (١٢٠) لتر/يوم / فرد . والجدول رقم (٦) يبين توزيع الأفراد بحسب وسيلة الصرف الصحي لسنة ٢٠٠٧ .

جدول (٦)

توزيع الأفراد حسب وسيلة الصرف الصحي لسنة ٢٠٠٧

النسبة %	نوع الصرف الصحي
١٠,٦	شبكة عمومية
٥٨,٦	حوض تعفيني
٢,٦	مجرى مغطى
١٧,٥	مجرى مكشوف
١٠,٧	أخرى
١٠٠	النسبة الكلية

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، ص ٥١٨ .

يظهر من الجدول أعلاه أن وسائل الصرف الصحي الموجودة حالياً في المحافظة ما زالت وسائل بدائية لا ترتقي إلى مستوى الطموح والذي يتمثل في ضرورة وجود شبكات صرف عمومية قائمة على أسس صحية ، ولم تخدم هذه الشبكات العمومية سوى ١٠,٦% من سكان المحافظة .

لقد بلغت طول شبكات الصرف الصحي في مركز المحافظة (١٨١) كم ولا توجد أي شبكات صرف صحي في الوحدات الإدارية الأخرى بينما بلغ طول شبكات الأمطار ١٦٤ كم ، تمثل محافظة ذي قار (٥٠%) من هذه الشبكات وقد بلغت اطوال شبكة الأمطار في المحافظة (٨٢) كم .

أما بالنسبة للأفضية والنواحي فقد كان طول هذه الشبكات متدنياً باستثناء قضاء الشطرة الذي بلغ طول شبكة الأمطار (٢٨) كم ثم جاء بعد ذلك سوق الشيوخ والرفاعي لتبلغ طول شبكات الأمطار (١٦ - ١٠) كم على التوالي .

والجدول (٧) يبين شبكات الصرف الصحي وشبكات الأمطار حسب الوحدات الإدارية .

جدول رقم (٧)

طول شبكات الصرف الصحي وشبكات الأمطار حسب الوحدات الإدارية لسنة ٢٠١٠

ت	الوحدات الإدارية	شبكات الصرف الصحي /كم	شبكات الأمطار كم
١-	الناصرية	١٨٢	٨٢
٢-	الشطرة	صفر	٢٨
٣-	سوق الشيوخ	صفر	١٦,٥
٤-	الرفاعي	صفر	١٠
٥-	الجبايش	صفر	صفر
٦-	سيد دخيل	صفر	٢
٧-	الإصلاح	صفر	٢
٨-	البطحاء	صفر	٢
٩-	الغراف	صفر	٩
١٠-	الدواية	صفر	١
١١-	النصر	صفر	٣
١٢-	قلعة سكر	صفر	٣
١٣-	الفجر	صفر	٤
١٤-	الحمار	صفر	صفر
١٥-	الفهود	صفر	صفر
١٦-	الفضلية	صفر	٢
١٧-	كرمة بني سعيد	صفر	صفر
١٨-	الطار	صفر	صفر

١٩-	أور	صفر	صفر
٢٠-	العبيكة	صفر	صفر
	المجموع	١٨٢ كم	١٦٤ كم

المصدر: وزارة التخطيط / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، الواقع التنموي لمحافظة ذي قار

٢٠١٠ .

قطاع الماء

الماء أساس الحياة وعنصراً أساسياً لجميع الكائنات الحية فلا حياة بلا ماء* ، وهو من اهم الموارد الطبيعية على الإطلاق ، لان المياه العذبة لا تشكل سوى ٣% من نسبة تواجد المياه على سطح الأرض^(١٩) ، وان صحة الإنسان ورفاهيته والأمن الغذائي والتنمية الصناعية والنظم الأيكولوجية معرضة للخطر اذا لم تتم إدارة الموارد المائية بفعالية تزيد عما كانت عليه سابقاً^(٢٠) .

في العراق دمرت الصراعات والحروب التي استمرت لعقود طويلة البنى التحتية ومن أهمها قطاع الماء الأمر الذي ترتب عليه تدني واضح في مستوى الخدمات التي يقدمها للمواطنين سواء من الناحية الكمية منها والنوعية.

يتم إنتاج وإدارة الماء الصالح للشرب من قبل وزارة البلديات والأشغال العامة وهناك مديرية على مستوى المحافظة تقوم بالإدارة والإشراف على إنتاج هذه الخدمة وإيصالها الى الوحدات الإدارية من الاقضية والنواحي في المحافظة والبالغ عددها (٢٠) وحدة إدارية.

ان عدد السكان المشمولين بهذه الخدمة هو عدد سكان المحافظة البالغ ١٨٠٤١٥٥ نسمة حسب تقديرات عام ٢٠١٠ يستهلك القطاع المنزلي (٨٠%) من كمية المياه المنتجة بينما يستهلك القطاع الحكومي والتجاري (١٠% و ٥%) على التوالي الأمر الذي يستلزم وجود إدارة متكاملة لكيفية توزيع هذه الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لمواجهة مشكلة ندرة المياه التي يشهدها عالمنا اليوم أما مصادر المياه المستخدمة في المشاريع المختلفة في المحافظة فقد تشكل الأنهار والجدول (المياه السطحية) بنسبة ١٠٠%.

مشاريع ومجمعات الماء العاملة

بلغ عدد المشاريع والمجمعات المائية (٨٩) مشروعاً ومجمعا مائيا في المحافظة منها ١٣ مشروع و٧٦ مجمع مائي كما يبين ذلك الجدول رقم (٨) تتوزع هذه المشاريع والمجمعات على الوحدات الإدارية في المحافظة تمثل مركز قضاء الناصرية نسبة (٣٠%) من هذه المشاريع والمجمعات وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لمشاريع الماء (١٠٢٣٦٠) م/يوم بينما كانت الطاقة الإنتاجية لمجمعات الماء ١٨٤١٢٠ م/يوم وبذلك يكون المجموع الكلي للطاقة الإنتاجية لمشاريع ومجمعات الماء (٢٨٦٤٨٠) م/ يوم علماً إن الطاقة التصميمية لهذه المشاريع تزيد على ٦٠٠٠٠٠ م/ يوم

لأسباب تتعلق بـ ضعف الصيانة وعدم الإدامة ونقص الأدوات الاحتياطية والمواد الأولية لهذه المشاريع وعدم كفاءة وكفاية الكادر الفني والإداري اللازم لتشغيل هذه المشاريع. وبمقارنة كمية الماء المنتج يومياً البالغ (٢٨٦٤٨٠) م/ يوم بالحاجة الفعلية للوحدات الإدارية في المحافظة كافة والتي يبلغ (٤٣٢٠٠٠) م/ يوم ظهر ان النقص الحاصل قد بلغ (١٦٠٥٦٠) م/ يوم ، أي ان نسبة الشحة تبلغ (٣٣%) كما ان من السكان قد بلغ (١،٤٤،٩٩٥٠) نسمة من اجمالي عدد السكان البالغ ١،٧٤٤،٣٩٨ نسمة أي ان هناك ما يزيد على (٢٥٠٠٠٠) الف نسمة لم يحصلوا على الماء الصالح للشرب كما بين ذلك الجدول رقم (٩) الذي يبين ان اطوال الشبكات حسب المنفذ والحاجة الفعلية والشبكات التي تحتاج الى التأهيل فقد تبين ان الحاجة الفعلية تساوي تقريبا الشبكة المنفذة التي تبلغ ١١٤٥ كم بينما كانت الشبكة التي تحتاج الى تأهيل ما يقارب (٥٠%) من الشبكة المنفذة.

جدول (٨)

الطاقة الانتاجية لمشاريع ومجمعات الماء العاملة حسب الوحدات الادارية في محافظة ذي

قار ٢٠١٠

الوحدة الإدارية	عدد المشاريع	الطاقة الإنتاجية م	عدد مجمعات الماء	الطاقة الإنتاجية م	مجموع الطاقة الإنتاجية م
الناصرية	٢	٤٨٠٠٠	٢٥	٨١٥٦٠	١٢٩٥٦٠
الشطرة	١	٢٠٠٠٠	١٠	١٠٦٨٠	٣٠٦٨٠
الرفاعي	٢	٧٧٦٠	٩	٨٩٦٠	١٦٧٢٠
سوق الشيوخ	١	٨٠٠٠	١١	٢٨٢٨٠	٣٦٢٨٠
قلعة سكر	١	١٠٠٠	٢	٥٦٠	١٥٦٠
الفجر	١	١٠٠٠	٥	٢٨٤٠	٣٨٤٠
النصر	١	١٠٠٠	٢	٥٠٠٠	٦٠٠٠
البيضاء	١	٤٠٠٠	٣	٣٠٠٠	٧٠٠٠
الاصلاح	١	١٠٠٠	١	١٠٠٠	٢٠٠٠
الفهود	١	٩٦٠٠	١	٤٠٠٠	١٣٦٠٠
كرمة بني سعيد	١	١٠٠٠	١	٥٥٦٠	٦٥٦٠
الجبايش	لايوجد	لايوجد	١	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
سيد دخيل	لايوجد	لايوجد	١	١٢٨٠	١٢٨٠
الغراف	لايوجد	لايوجد	١	٨٤٠٠	٨٤٠٠
العبيكة	لايوجد	لايوجد	١	٢٠٠٠	٢٠٠٠
الفضلية	لايوجد	لايوجد	١	٥٠٠٠	٥٠٠٠

التحليل المكاني للواقع التنموي ...

١٠٠٠	١٠٠٠	١	لا يوجد	لا يوجد	الطار
٥٠٠٠	٥٠٠٠	١	لا يوجد	لا يوجد	الحمار
٢٨٦٤٨٠	١٨٤١٢٠	٧٦	١٠٢٣٦٠	١٣	المجموع

المصدر:- وزارة التخطيط - دائرة التنمية الإقليمية والمحلية (الواقع التنموي لمحافظة ذي قار ٢٠١٠) (وحدة تخطيط ذي قار)

جدول (٩)

الطاقة الانتاجية الفعلية والحاجة الفعلية الكلية حسب الوحدات الادارية لمحافظة ذي قار ٢٠١٠

الوحدة الإدارية	مجموع الطاقة الإنتاجية (١) م ^٣ /يوم	الحاجة الفعلية(٢) م ^٣ /يوم	النقص(٣) (م ^٣)
الناصرية	١٢٩٥٦٠	١٦٠٠٠٠	٣٠٤٤٠
الشطرة	٣٠٦٨٠	٦٠٠٠٠	٢٩٣٢٠
الرفاعي	١٦٧٢٠	٣٠٠٠٠	١٣٢٨٠
سوق الشيوخ	٣٦٢٨٠	٢٠٠٠٠	١٦٢٨٠
قلعة سكر	١٥٦٠	٢٠٠٠٠	١٨٤٤٠
الفجر	٣٨٤٠	١٠٠٠٠	٦١٦٠
النصر	٦٠٠٠	١٨٠٠٠	١٢٠٠٠
البطحاء	٧٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الاصلاح	٢٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠
الفهود	١٣٦٠٠	١٨٠٠٠	٤٤٠٠
كرمة بني سعيد	٦٥٦٠	٢٠٠٠٠	١٣٤٤٠
الجبايش	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠
سيد دخيل	١٢٨٠	٥٠٠	٣٧٢٠
الغراف	٨٤٠٠	١٥٠٠٠	٦٦٠٠
العديكة	٢٠٠٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠
الفضلية	٥٠٠٠	٨٠٠٠	٣٠٠٠
الطار	١٠٠٠	٦٠٠٠	٥٠٠٠
الحمار	٥٠٠٠	٤٠٠٠	(١٠٠٠)
المجموع	٢٨٦٤٨٠	٤٣٢٠٠٠	١٦٠٥٦٠

المصدر:- وزارة التخطيط - دائرة التنمية الإقليمية والمحلية (الواقع التنموي لمحافظة ذي قار ٢٠١٠) (وحدة تخطيط ذي قار)

الاستنتاجات والتوصيات

١. ان هناك العديد من المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المتكاملة في محافظة ذي قار ، أبرزها الارتفاع المضطرد في الحجم السكاني للمحافظة والتوزيع السكاني غير المتكافئ .
٢. القيام بمسح شامل للعشوائيات في المحافظة وتحديد أماكنها والتوسع بعقد المؤتمرات والندوات الخاصة بالظاهرة قيد الدراسة . فضلا عن قيام جهاز مقتدر لمعالجة ومكافحة السكن العشوائي .
٣. بلغت معدلات البطالة في محافظة ذي قار ٢٧,٨ % بحسب إحصاءات عام ٢٠١٠ ، وهذا المعدل يختلف بحسب الجنس والبيئة ، إذ تزداد في الأرياف لتصل الى ٢٨,٩ % . كما ان التفاوت في البطالة تظهر أكثر حدة فيبلغ معدل البطالة للإناث ٥٣ % في الأرياف مقابل ٣٧ % في الحضر . وهذه المعدلات ترتفع عن المعدل المحلي المسجل على مستوى العراق كما انها ترتفع عن مستوى البطالة المسجل في العالم العربي والبالغ ١٤,٦ %
٤. بمقارنة كمية الماء المنتج يومياََ البالغ (٢٨٦٤٨٠) م/يوم بالحاجة الفعلية للوحدات الإدارية في المحافظة كافة والتي يبلغ (٤٣٢٠٠٠) م/يوم ظهر ان النقص الحاصل قد بلغ (١٦٠٥٦٠) م/يوم ، أي ان نسبة الشحة تبلغ (٣٣%)
٥. بلغ عدد المشاريع والمجمعات المائية (٨٩) مشروعاً ومجمعا مائيا في المحافظة منها ١٣ مشروع و٧٦ مجمع مائي كما يبين ذلك الجدول رقم (٨) تتوزع هذه المشاريع والمجمعات على الوحدات الإدارية في المحافظة تمثل مركز قضاء الناصرية نسبة (٣٠%) من هذه المشاريع والمجمعات وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لمشاريع الماء (١٠٢٣٦٠) م/يوم
٦. توصي الدراسة بوضع إستراتيجية وطنية شاملة لدراسة الواقع السكاني في المحافظة وتحديد الاحتياجات ودرجة الاكتظاظ Overcrowding ومعدل التزاحم على ان تجدد المعلومات بشكل دوري .

- (١) فتحي عبد العزيز أبو راضي ، الأساليب الكمية في الجغرافية ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٣ .
- (٢) حسين عليوي ناصر الزيايدي ، مستويات الخصوبة في مناطق احوار جنوبي العراق ، مجلة اداب البصرة ، العدد ٥٤ ، ٢٠١٠ ، ص ٩٠ .
- (١) حسين عليوي ناصر الزيايدي ، توزيع السكان في احوار جنوبي العراق للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٧، مجلة كلية التربية، المجلد (١)، العدد (١)، ٢٠١٠ .
- (١١) تشارلز ايرمز ، المدينة ومشاكل الإسكان ، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ١٦ .
- (١٢) جمهورية العراق ، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 - 2014 ، ص 23
- (١٣) عبد الله رمضان الكندري ، مشكلة الإسكان في دولة الكويت دراسة تحليلية تقويمية ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد (٨٦) ، ١٩٨٦ ،
- (١٤) عبد العالي حسين حبيب ، التحليل المكاني للوفيات في محافظة ذي قار ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠١٠ .
- (١٥) . برنامج الأمم المتحدة ، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٠، مطابع السياسة، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٦٣
- (١٦) سمير غبور ، التعريف بقضايا وجهات نضر حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي ، ترجمة عبد السلام رضوان ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٥٥ .
- (١٧) تأخذ معادلة توقعات السكان باعتماد معدل النمو الصيغة الآتية :-

$$P_n = P_0(1 + r)^n$$
حيث أن p_n تعني عدد السكان المتوقع لسنة الأساس.
 P_0 تعني عدد السكان في آخر تعداد.
 N تعني عدد السنوات الفاصلة بين آخر تعداد والسنة المستقبلية.
 R تعني معدل النمو السنوي بين آخر تعدادين.
- المصدر:
- Roland Present , Demographic Statistique,P.u.F , Paris, 1972, p.158.
- (١٧) الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ ، (ما هو أبعد من الندرة القوة والفقر وأزمة المياه العالمية) ، ص ١١١
- (١٨) عبد القادر عابد واخرون، أساسيات علم البيئة، ط٢، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن، ٢٠٠٤، ص ٢٢٦ .
- * بسم الله الرحمن الرحيم ((وجعلنا من الماء كل شيء حي)) (الأنبياء (٣٠))
- (١٩) كوثر محمود ابو عين ، النظام البيئي وصحة المجتمع ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦ ، ص ٣٤٦ .
- (٢٠) حسن ابو سمور وحامد الخطيب ، جغرافية الموارد المائية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٤٦ .